تحليل العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية ذات الجودة العالية

أحمد مخلوف*

Abstract :

The International Accounting Standards, which is now renamed the "International Financial Reporting Standards for the preparation of financial reports" is universally accepted and has made the process of developing international standards in the past few years a remarkable success in achieving recognition and greater use of international standards for the preparation of financial reports. The harmonization of financial reporting in various parts of the world is the urgent need for this era, as well as management responsibility in the event of its commitment to these criteria, it will generate the financial reports of high quality. Gunn achieve harmony in the area of financial reporting standards would increase the investment and this in turn will. Generate profits for the companies enabling them to continue their work.

Key words: International Financial Reporting Standards, the quality of accountancy information, financial reports

* طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

ملخص:

تلقى معايير المحاسبة الدولية، والتي أُعيد تسميتها حالياً بـــ "معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية" قبولا عالمياً، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحاً ملحوظاً في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن تحقيق الانسجام فـــي إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، وكذلك مسئولية الإدارة في حال التزامها بهذه المعايير فإنها ستولد تقارير مالية عالية الجودة.إن تحقيق الانسجام والتناغم في مجال معايير الإبلاغ المالي من شأنه أن يزيد من الاستثمارات وهذا بدوره سيولد أرباحا للشركات تمكنها من الاستمرار في عملها.

الكلمات المفتاحية: معايير الإبلاغ المالي، جودة المعلومات المحاسبية، التقارير المالية.

تمهيد:

أصبح العالم قرية صغيرة وقريب من بعضه البعض وذلك بسبب تسارع وتيرة العولمة وثورة الاتصالات، وقد أصبح مفهوم القرية الواحدة حيز التنفيذ. وانطلاقاً من متابعة التطورات العالمية المتسارعة فقد تبنت الأردن وباشرت في تطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ أكثر من عقدين من الزمن وألزمت جميع الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيقها.

إن التقدم التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم اليوم وأيضا تقدم وتطور علم المحاسبة، وحيث أن العولمة تسير بخطى أكثر سرعة من ذي قبل، وبتزايد النشاط المالي عبر الحدود، ولمواكبة هذا التطور برزت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية تمكن المستخدمين للقوائم المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد ممكن تحقيقه من خلال ما تحتوي القوائم المالية من معلومات جيدة، تخلو من التحريف وتمثل الوضع المالي للشركة بصورة عادلة وصحيحة، وفي هذا السياق فقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أربع خصائص تجعل من المعلومات المحاسبية المعروضة مفيدة للمستخدمين وهي: القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة.

ويتوقف توفر هذه الخصائص على وجود منظمة مهنية (سواء كانت تتبع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو كلاهما) يقع على عاتقها مسؤولية إعداد وإصدار المعايير المحاسبية المحلية، أو تعليمات الإفصاح، أو اعتماد تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتمتع بجودة عالية، وتكون منافعها أعلى من تكاليف تطبيقها. ولتحقيق ذلك يتطلب أن تتبع المنظمات المهنية أسلوباً يعتمد على مشاركة جميع الإطراف المهتمة بالمعايير والتعليمات من معدين ومهنيين ومستخدمين وأكاديميين.

- الإشكالية:

إن الهدف من إصدار المعايير الدولية للإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية هو الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الشفافية والإفصاح في عرض التقارير المالية وكذلك جودة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها تلك التقارير. والهدف من إصدار تعليمات الإفصاح هو توفير معلومات ذات منفعة

لمستخدمي القوائم المالية. وعلى ضوء ما تقدم فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسي الآتي:

هل أدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية ؟.

وللإجابة على هذا السؤال لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1:هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة الإفصاح في التقارير المالية؟

2:هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حيادية المعلومات المحاسبية والتقارير المالية الجيدة؟

3:هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة والتقارير المالية الجيدة؟

- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة منفعة المعلومات المحاسبية الناتجة عن الالتزام بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على توليد تقارير مالية عالية الجودة؛

2- دراسة منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين والناتجة عن الالتزام بالمعايير الدولية وتعليمات الإفصاح التي تصدرها المنظمات العالمية والمحلية؛

3- إجراء مسح للدراسات السابقة التي تناولت المناهج والأساليب المتبعة في إعداد وإصدار المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

-أهمية الدراسة

تؤدي المعلومات المحاسبية دوراً أساسيا في تنمية الاقتصاد والاستثمارات في ظل النظم الاقتصادية المختلفة. وبتنامي أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية عندما تنتهج الدولة فلسفة الاقتصاد الرأسمالي، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال. ويعتبر سوق المال هو القناة التي يمكن من خلالها تحويل مدخرات الأفراد إلى الاستثمار في مشروعات مختلفة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتلعب التقارير المالية دورا أساسيا في قيام كل من الوسطاء الماليين ووسطاء المعلومات بدورهم في تنمية الاستثمارات وتحريك الاقتصاد الوطني. إذ يضيف وسطاء المعلومات قيمة حقيقية وذلك إما بإضفاء مزيد من الثقة في التقارير المالية "المراجع الخارجي" أو بتحليل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية"محلل مالي" ومن ناحية أخرى، يعتمد الوسطاء الماليون والمستثمرون على المعلومات التي توفرها التقارير المالية وغيرها من المعلومات في تحليلهم للفرص الاستثمارية والاختيار من بينها.

- الفرضيات

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد معلومات محاسبية ذات جودة عالية، ومن خلال ما تم استعراضه في

مقدمة هذه الدراسة وما تم عرضة في مشكلة الدراسة وأهميتها وكذلك مراجعة الدراسات السابقة، فإنه تم وضع عدد من الفرضيات لمعالجة مشكلة الدراسة وتحقيق أهداف البحث وهذه الفرضيات تم استنتاجها من الدراسات السابقة ومن خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة وهي كما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حيادية المعلومات المحاسبية والتقارير المالية الجيدة.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة والتقارير المالية الجيدة.

- **هيكل البحث:**

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى المباحث التالية:

1- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

2- الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

3- تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على مستخدمي التقارير المالية؛

4 -عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي.

مع العلم بأنه سوف يتم استخدام المنهج الوصفي، وهو المعمول به في الدراسات الاجتماعية، وفي حدود معلومات الباحث فإنه لم يتم العثور على دراسات سابقة استخدمت التحليل الإحصائي لإثبات فرضيات الدراسة.

1: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

تلقى معايير المحاسبة الدولية، والتي أعيد تسميتها حاليا إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية قبولا عالميا. فهي توفر إلى حد كبير معلومات تتسم بالموثوقيه والموضوعية وكذلك قابليتها للمقارنة، وهي أيضا من إنتاج لجنة مهنية دولية متخصصة وتضم في عضويتها عدد كبير من خبراء المحاسبة من مهنيين وأكاديميين، حيث تلقى هذه المعايير القبول من مختلف دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. وسوف نقدم نبذة موجزة لتاريخ عملية وضع المعايير الدولية وعناصرها الرئيسية.

1:1 تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عالميا:

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وحيث أن الاتحاد الأوروبي أصدر في العام 2002 تشريعاً يلزم الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذا في العام 2005، ويطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلدا، وتعني عملية تبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا بدلا من معايير ومتطلبات المحاسبة على المستوى المحلي، كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا. وكذلك هناك بلدان عديدة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ففي العام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق أسيا وأسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط

وبلدان الكاريبي[1]، يضاف إلى ذلك بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ، وقدر أكثر من 70 بلدا طلبت من شركاتها المدرجة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعدادها وعرضها للبيانات المالية في العام 2005.والجدير ذكره أن الأردن من أوائل الدول العربية التي طبقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وإن أكثر الاستثناءات المتبقية فيما يخص الاعتراف العالمي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي الولايات المتحدة واليابان وكندا، وذلك طبقا لمعايير حجم أسواقها الرأسمالية، إذ لا يزال يُطلب من الشركات في هذه البلدان إتباع معايير محاسبية محلية[2].

إن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي قد بدأت مع بدايات القرن الماضي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول عام 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة برعاية إتحاد المحاسبين القانونيين، وكان محور المؤتمر يدور حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

أما المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث فقد عقد في نيويورك حيث قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية هي: الاستهلاك المستمر، الاستهلاك وإعادة التقويم، السنة التجارية أو الطبيعية. وتوالى انعقاد هذه المؤتمرات كل خمس سنوات. وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزه حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير وأهم هذه المنظمات[3]:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية.(IASC).
- الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC).
- لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC).

إن التطورات في التجارة العالمية من شأنها أن تؤدي إلى موجه جديدة من تخفيف القواعد والإجراءات وإصلاح الاقتصاديات المحلية. وإن الطلب على رؤوس أموال الأعمال التي يتوقع لها النمو من أسواق رأس المال الرئيسية تعتمد على توافق مبادئ المحاسبة العامة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية. وهم أيضاً سيحتاجون إلى إيجاد توافق بين أسلوبهم المحلي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين معايير المحاسبة العامة الأمريكية وهي المعايير المعمول بها في إعداد التقارير المالية في أسواق رأس المال الرئيسية في العالم.

2: الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لتطبيق المعايير المحاسبية تأثير على دور وأداء الشركات بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بالأطراف التي ترتبط مع هذه الشركات من أصحاب رؤوس الأموال، وممولين، وعملاء تجاريين، وموظفين، وحكومات، وغيرها. ومعايير المحاسبة هي مقاييس يتم بموجبها معرفة مدى صحة البيانات المالية وهل تحقق الشفافية، لذا لم تعد المعايير والقواعد المحاسبية خيارا بل هي حتمية وضرورة اقتصادية ومالية وإدارية.

1:2 المعيار رقم (1) عرض القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة

بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشركة، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية من خلال التقرير السنوي أو نصف السنوي أو الربع السنوي، ويحتوي التقرير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى إضافية قد لا تطلبها معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"[4]. ومن أجل التعامل مع طلبات المستخدمين الخاصة بالمعلومات الأكثر شمولا حول الأداء تكون بشكل أوسع، ويقوم هذا المعيار بتحديث المتطلبات في المعايير التي حل محلها بما يتفق في إعداد وعرض البيانات المالية، وهو مصمم لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية. وبموجب المعيار رقم (1) يجب على إدارة الشركة أن تضع في حساباتها الاعتبارات العامة التالية لعرض القوائم المالية[5]:

*العرض العادل والامتثال للمعايير المحاسبة الدولية.

*فرضية الاستمرارية: يجب إعداد البيانات المالية على أساس أن الشركة مستمرة، وفي حال وجود نية أ وشكوك باستمرارية الشركة يجب الإفصاح عن ذلك وعلى الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية.

*أساس الاستحقاق في المحاسبة:إعداد البيانات المالية بحيث يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها، وليس عند استلام النقدية أو دفعها.

*ثبات العرض:عرض وتصنيف البنود بحيث تكون ثابتة من فترة إلى أخرى إلا إذا كان التغيير سيؤدي إلى عرض أكثر ملائمة أو أن التغيير مطلوب في معيار محاسبي آخر.

*الأهمية النسبية والمادية والتجميع: كل بند مادي يجب أن يعرض بشكل منفصل في البيانات المالية، ويجب تجميع البنود غير المادية مع المبالغ

ذات الطبيعة المتشابهة. مثل أصول تخدم عدة سنوات ولكن قيمتها بسيطة يجب اعتبارها مصاريف.

المقاصة: يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها في معيار محاسبي آخر، ويجب إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروف.

2:2 المعيار الدولي (2) الدفع على أساس الأسهم:

ينطبق هذا المعيار في الحالات التي تشتري فيها الشركة أو تستلم بضائع وخدمات مقابل الدفع على أساس حقوق الملكية. ويمكن أن تشتمل هذه البضائع على: المخزون، الممتلكات والمصانع والمعدات، الأصول غير الملموسة، والأصول غير المالية الأخرى، إلا أنه يوجد استثناءات من النطاق العام للمعيار[1]:

أولا: يتم محاسبة إصدار الأسهم لشراء الأصول الصافية في اندماج الأعمال بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 " اندماج الأعمال". ولا ينطبق هذا المعيار على معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يغطيها نطاق الفقرات(8-10) من معيار المحاسبة الدولي (32) الأدوات المالية، "الإفصاح والعرض" أو الفقرات (5-7) من معيار المحاسبة الدولي(39) الأدوات المالية" الاعتراف والقياس" لذلك يتم استثناء عقود شراء البضائع التي تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39 من هذا المعيار.

ثانيا: وعلى نحو مماثل لا ينطبق المعيار لإعداد التقارير المالية 2 على تلك المعاملات التي تتم مع موظفين بصفتهم مالكين لحصص حقوق الملكية في الشركة، لذلك فإنه إذا اشترت الشركة أسهمها من الموظفين بالقيمة العادلة

لتلك الأسهم، فإن هذه المعاملة يتم معالجتها كشراء لأسهم الخزينة، ولا تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية(2) إلا إذا كان السعر المدفوع يزيد عن القيمة العادلة وفي هذه الحالة تعتبر الزيادة بمثابة تعويض"[7].

2: 3 (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3) اندماج الأعمال:

اندماج الأعمال أو تجميعها هو تجميع شركات أو أنشطة أعمال منفصلة لتكوين شركة واحدة معدة للقوائم المالية وينتج عن جميع عمليات التجميع حصول شركة واحدة هي الشركة المقتنية على السيطرة على شركة أو أكثر (الشركة المقتناة)،" وإذا ما حصلت الشركة على سيطرة على شركة واحدة أو أكثر لا يمثلوا كيانات تجارية، فإن عملية تجميع هذه الشركات لا تعد عملية تجميع أعمال، وعند قيام الشركة باقتناء مجموعة من الأصول أو صافي أصول لا تمثل نشاط تجاري فإنها تقوم بتوزيع تكلفة هذه المجموعة من الأصول والالتزامات الفردية القابلة للتحديد في المجموعة بناءاً على القيم العادلة لها في تاريخ الاقتناء"[8]. وقد ينشأ عن عملية تجميع الأعمال علاقة شركة أم بشركة تابعة. وتكون الشركة المقتنية هي الشركة الأم والشركة المقتناة هي الشركة التابعة.

2: 4 (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم" 4") عقود التأمين:

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (4) هو أول معيار يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتناول عقود التأمين من حيث المعالجة المحاسبية للتقرير عن عقود التأمين، والإفصاح المتعلق بتحديد وتفسير المبالغ ذات العلاقة بعقود التأمين"[9]. تعتبر المقترحات المذكورة في المعيار

بسيطة جدا بالمقارنة مع المراجعة الشاملة لمحاسبة التأمين حسب تصور المجلس. وقد تم تقديم هذا المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية في أوروبا وأماكن أخرى في العام 2005، وتم تصميم المعيار لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط بمحاسبة عقود التأمين. ويشتمل هذا المعيار على تعريف جديد لعقد التأمين، الأمر الذي سيفضي إلى إعادة تحديد العديد من سياسات "التأمين" كعقود استثمار وخضوعها لمعيار المحاسبة الدولي (39)، وبموجب هذا المعيار فإن عقد التأمين هو العقد الذي يقبل بموجبه احد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأمين هام من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي محدد غير مؤكد الوقوع(الحدث المؤمن منه) يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة[10]. وتوالت عملية إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية مثل: معيار رقم 5 الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة، ومعيار رقم 6 استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية، والمعيار رقم 7 الأدوات المالية" الافصاحات"، والمعيار رقم" 8" تقديم تقارير حول القطاعات وأخيرا المعيار رقم 9 تصنيف الأدوات المالية والذي سيبدأ العمل به في مطلع العام 2013. والتي سنقوم بعرضها في الجدول رقم (1) ضمن قائمة الملاحق والذي يبن أسم والهدف ونطاق المعيار.

3: تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على مستخدي التقارير المالية:

تناولت العديد من الدراسات أهمية المعايير المحاسبية الدولية (معايير الإبلاغ المالي الدولية) حيث تم تغيير تسمية معايير المحاسبة الدولية إلى

معايير الإبلاغ المالي الدولية اعتبارا من العام2001، وكذلك تعليمات الإفصاح وأثرها على منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين والإدارة المالية والمراجع الخارجي. سواء على المستوى العالمي أو العربي أو المحلي. وذلك لمعرفة الآثار الناجمة عن تطبيق هذه المعايير ومدى التحسن الذي طرأ على التقارير المالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

3 -1: دراسة(أب ونصار، والذنيبات،2005)[11] بعنوان: "أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية للعام 1998 والخاصة بالبيانات المالية الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية. وتوصلت الدراسة إلى إجماع كل من المراجعين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، وبمتوسط إجابة تتراوح بين مهم ومهم جدا للغالبية العظمى من البنود.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة .

وبينت نتائج الدراسة كذلك عدم وجود فورقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المراجعين ومعدي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

3-2: دراسة (AL-Shiab.2005)[12] بعنوان:

"Consequences of Adopting IASs Financial" بمعنى الآثار المالية لتبني معايير المحاسبة الدولية.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير تبنى معايير المحاسبة الدولية على تكلفة رأس المال للشركات المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من 1996- 2000، وذلك نتيجة إلزام الشركات الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وفق قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997، وقانون الأوراق المالية رقم 23 لسنة 1997.

وشملت عينة الدراسة الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار T لعينتين مرتبطتين واختبار Wilcoxon لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد بينت النتائج حدوث انخفاض في تكلفة رأس المال خلال فترة الدراسة (97-98، 98-99) وعدم حدوث تحسن في انخفاض تكلفة رأس المال، وبالتالي تشير الدراسة إلى أن التحسن تم بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة، وعلية توصلت الدراسة إلى وجود تحسن في انخفاض تكلفة رأس المال إلى حد ما بشكل إجمالي نتيجة إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

3-3: دراسة (Karamazov & Nishiotis, 2005)[13] بعنوان: "The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standards". بمعنى: تقييم أثر تبني الشركة لمعايير المحاسبة الدولية:

تقدم هذه الدراسة نتيجة هامة إحصائياً واقتصادياً للتوسع في الافصاح عموما، وخصوصا عند تبني معايير المحاسبة الدولية، وأثر ذلك على قيمة الشركة، حيث نجد أن العوائد غير العادية تكون إيجابية وقوية عند الإعلان عن تبني معايير المحاسبة الدولية، وحدوث انخفاض هام في تكلفة رأس المال في المدى الطويل، وشملت عينة الدراسة 54 شركة تبنت تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مدرجة في الأسواق المالية من عدة دول (النمسا، الدنمرك، ألمانيا، سويسرا، تركيا، وجنوب إفريقيا)، واستخدم الباحثان أسلوب دراسة الحدث.

وتوصلت الدراسة إلى أن النتائج تتفق مع نتائج الدراسات النظرية التي أكدت على وجود مزايا عديدة ناتجة عن زيادة الإفصاح على قيمة الشركة وتكلفة رأس المال، إضافة إلى وجود دليل قوي على أن الشركات ذات التقديرات المتدنية وفرص نمو أعلى تتحصل على تأثيرات ذات تقييم أعلى. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة إحصائيا في عدد المحللين الذين يقومون بتحديثات هامة في توصياتهم بعد الإعلان عن تبني الشركات معايير المحاسبة الدولية، وهذه النتائج تتوافق مع اعتبار تبني معايير المحاسبة الدولية مؤشراً إيجابيا على قيمة الشركة.

3-4: دراسة (Ashbaugh & Pincus, 2001)[14] بعنوان:- معايير المحاسبة المحلية، ومعايير المحاسبة الدولية والتنبؤ بالأرباح.

قام الباحثان بدراسة الفرق بين المعايير المحلية والدولية على قدرة المحللين الماليين في التنبؤ وذلك قبل وبعد المعايير الدولية.

وقد اختار الباحثان 80 شركة من دول مختلفة كانت تطبق المعايير المحلية، ثم تحولت لتطبيق المعايير الدولية. وتوصل الباحثان إلى أن المعايير الدولية تتطلب مستوى إفصاح أعلى من المعايير الوطنية في ثلاثة محاور رئيسية وهي قائمة التدفق النقدي، والإفصاح عن التغيرات في التقديرات المحاسبية، تسويات سنوات سابقة .

وأظهرت النتائج أن تبني المعايير الدولية وما تحتويه من متطلبات الإفصاح تقلل الأخطاء في تنبؤات المحللين الماليين بعد تبني الشركات للمعايير الدولية.

3-5: دراسة (AL-Rai& Dahmash, 1998)[15] بعنوان" تأثيرات تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية على مهنة المحاسبة في الأردن".

قامت هذه الدراسة بتقصي آثار تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية على مهنة المحاسبة في الأردن، AL-Rai& Dahmash حيث تم توزيع 17 استبيان على مكاتب التدقيق و18 استبيان على أساتذة الجامعات لاستيضاح منافع ومساوئ تبني معايير المحاسبة والتدقيق الدولية .

وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام معايير المحاسبة الدولية يزيد من قدرة المحللين الماليين في الحصول على دقة وإمكانية مقارنة أكبر للمعلومات في القوائم المالية للشركات المختلفة. وتُحسن أيضا من جودة المعلومات المعلنة في القوائم المالية وهذا يؤدي إلى ثقة أكبر في سوق الأسهم، ويشجع

الاستقرار في السوق المالي في الأردن، ويزيد من مسئولية الإدارة عن ادائها.

وقد شملت الدراسة سؤالا يتعلق بارتباط معايير المحاسبة الدولية بتوفير معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وكما خلصت الدراسة إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية يزيد من جودة الإبلاغ المالي وخصوصا إذا ما تم أخذ البيئة المحلية بعين الاعتبار.

4:عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي:

يعد عرض البيانات المالية للشركات ونشرها ضرورة أساسية للمستثمرين من اجل ترشيد قراراتهم، ويمكن القول أن قراءة البيانات المالية وخاصة محتوى الموقف المالي (الميزانية العمومية) هو الخطوة الأولى نحو القرار الاستثماري السليم. وإذا كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافي ومعروضة بشكل مناسب تتماشى ومقتضيات معايير الإبلاغ المالي، وذلك من أجل سهولة المقارنة في الشركات الأخرى المشابهة لها في النشاط، وأيضا لإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس الشركة، فإنها سوف تحظى بحصة جيدة من الأرباح وزيادة في عدد المستثمرين المنتظرين.

وان الثبات في العرض هو احد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير الإبلاغ المالي، حيث يعتبر تحديد الأصول والالتزامات المتداولة من المصادر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للشركة. ويتم عرض وتبويب الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة بتحديد أصول والتزامات الشركة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية، ويستند هذا التبويب إلى بنود الأصول

المستنفذة، وبنود الالتزامات تسوى خلال عملية توليد الإيرادات أثناء دورة التشغيل العادية.

1:4: الغرض من البيانات المالية:

تقدم البيانات المالية معلومات لأصحاب المصلحة حول المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية من خلال تقديم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغييرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها. وتعتبر من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وتجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات. وكذلك تعتبر من العوامل الرئيسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي"[16] وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية قائمة بالبيانات المالية الواجب إعدادها وعرضها وفقا لأحدث تعديل على معايير الإبلاغ المالي في بداية عام 2008 وتشمل ما يلي[17]:

- بيان الموقف المالي كما هو في نهاية السنة المالية.
- بيان الدخل الشامل للسنة (أو بيان الدخل وبيان الدخل الشامل كل على حده).
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة.
- بيان التدفقات النقدية للسنة.
- إيضاحات تشمل ملخص عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة وأي معلومات إيضاحية أخرى.

- بيان الموقف المالي كما في بداية أحدث فترة للمقارنة، وذلك عندما تقوم الشركة بتطبيق سياسات محاسبية بأثر رجعي في البيانات المالية أو عند إعادة تصنيف بنود في البيانات المالية.

"ويجب على الشركة عند عرض البيانات المالية أن تراعي الاعتبارات الكلية من حيث الشكل والمضمون، حيث أن العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يشير إلى أن البيانات المالية تعرض بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي والأداء المالي والتدفقات المالية للشركة"[18] ويقتضي العرض العادل التمثيل الصادق لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى وفقاً لتعريفات معايير المحاسبة الدولية. ويتوقع أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع الإفصاح الإضافي عند الحاجة، إلى بيانات مالية تحقق العرض العادل. وبموجب معيار المحاسبة الدولي (1) ينبغي على الشركات إعداد بيان إمتثال صريح للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في ملاحظاتها إذا كانت بياناتها المالية تلتزم بالمعايير الدولية. ومن خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو الملاحظات أو المواد التوضيحية.

2:4 محتوى البيانات المالية:

"تتحقق الغاية من المحاسبة عن طرق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين على شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة من جهة، وبالمستوى الثقافي ومعرفة هذه الأطراف بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية. ويعني الإفصاح المحاسبي بشكل عام تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيحين وملائمين لمساعدتهم في اتخاذ القرار"[19].

وسنعرض أهم محتويات البيانات المالية والتي تتمثل في:

* **بيان الدخل الشامل (قائمة الدخل):**

يعتبر بيان الدخل الشامل أو قائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي تصدر عن الشركات فهي تعبر عن أرباح الشركة خلال فترة زمنية محددة، تظهر فيها أرباح الفترة الحالية، وهي تساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية بتقدير إمكانيات الشركة في تحقيق الأرباح، ويهدف هذا البيان الى مقارنة الإيرادات بالمصروفات لإظهار صافي نتيجة أعمال الفترة، ويعتبر الهدف الأساسي له هو تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية بشكل عقلاني من خلال تلخيص الأنشطة المولدة للربح في الشركة والتي تحدث خلال الفترة "[20].

3:4 محتوى بيان الموقف المالي

في ضوء التعديلات على معايير الإبلاغ المالي والتي أُجريت في مطلع العام 2008، حيث شملت هذه التعديلات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول العرض في البيانات المالية. وأهم ما اشتملت عليه هذه التعديلات[21]:

1: تعديل وصف "الميزانية العامة" في مجموعة البيانات المالية الكاملة إلى بيان "الموقف المالي" وذلك لإظهار مفهوم ووظيفة هذا البيان وهي موضحة في الإطار العام لإعداد وعرض البيانات المالية.

2: إظهار المعلومات المقارنة بالنسبة للفترة السابقة أي الإفصاح كحد أدنى عن كل منها في البيانات المالية والإيضاحات المتعلقة بها.

3: إظهار أرقام بيان الموقف المالي ضمن البيانات المالية للشركة في بداية احدث فترة مقارنة وذلك في كل وقت تقوم الشركة بما يلي: تطبيق سياسة

محاسبية بأثر رجعي أو إعادة إظهار بنود في البيانات المالية بأثر رجعي، إعادة تصنيف بنود في البيانات المالية لغرض تقديم معلومات مفيدة لتحليل البيانات المالية.

4: إظهار التغييرات في حقوق الملكية الناشئة عن معاملات المالكين بصفتهم أصحاب حقوق ملكية بشكل منفصل عن التغييرات الناشئة عن المعاملات من غير أصحاب حقوق الملكية.

والغرض من ذلك تقديم معلومات أفضل لمستخدمي البيانات المالية بحيث يتم إظهار مجموع البنود ذات الصفات المشتركة وفصل البنود ذات الصفات المختلفة.

5: يتم عرض الإيرادات والمصاريف إما في بيان واحد وهو بيان الدخل الشامل أو في بيانين منفصلين هما بيان دخل وبيان دخل شامل، وذلك بشكل منفصل عن تغييرات حقوق الملكية ويتم عرض مكونات الدخل الشامل الأخرى في بيان الدخل الشامل. ويتم إظهار مجموع الدخل الشامل في البيانات المالية.

6: إظهار ضريبة الدخل التي تتعلق بكل من مكونات الدخل الشامل الأخرى. وهذا يمثل إضافة جديدة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حيث لم يكن هذا البند موجوداً في المعيار الأول قبل التعديل.

ويوصي مجلس معايير المحاسبة الدولي بأن يحتوي بيان الموقف المالي لفترتين، السنة الحالية والسنة السابقة من أجل إجراء المقارنة بين البنود.

النتائج:

1: بينت العديد من الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية، وأن الشركات التي تلتزم بهذه المعايير تكون بياناتها المالية ذات جودة عالية. وبهذا نرفض الفرضية العدمية الأولى.

2: تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وزيادة حجم الاستثمار كنتيجة لزيادة وعي المستثمرين والثقة المتبادلة بين الشركات ومجتمع المستثمرين. وبهذا ترفض الفرضية العدمية الثانية.

3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وزيادة الأرباح، لأن الالتزام بتطبيق هذه الخصائص سيؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه ستزداد الأرباح. وهنا نرفض الفرضية العدمية الثالثة.

4: هناك علاقة طردية وايجابية بين الشركات التي تطبق معايير الإبلاغ المالي، بحيث تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية، بينما الشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي تكون تقاريرها ذات جودة متدنية وتفتقر إلى المصداقية.

التوصيات

1: يوصي الباحث بأن تولي الحكومات معايير الإبلاغ المالي مزيدا من الاهتمام ومحاولة فرض وإلزام الشركات بتطبيقها.

2: يوصي الباحث بأن تولي الجامعات والمؤسسات المهتمة بالبحث العلمي بأن يكون الاهتمام أكثر بموضوع معايير الإبلاغ المالي وما توفره من شفافية وإفصاح وحوكمة للشركات.

قائمة الملاحق: جدول رقم (1): معايير الإبلاغ المالي الدولية

رقم المعيار	اسم المعيار	الهـــــــــــدف	النطـــــــاق
1	عرض القوائم المالية	بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان امكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالشركات للفترات السابقة والبيانات المالية للشركات الأخرى	كافة البيانات المالية ذات الأغراض العامة، التي تم اعدادها وعرضها وفقا للمعايير الدولية لإعداد للتقارير المالية.
2	الدفع على اساس الاسهم	تحديد كيفية قيام الشركة باعداد تقارير عندما تقوم بمعاملة تنطوي على مدفوعات مبنية على اساس اسهم.	على الشركة ان تطبق هذا المعيار عند اثبات جميع المدفوعات المبنية على اساس اسهم
3	اندماج الأعمال	تحديد التقارير المالية التي تقوم الشركة باعدادها عند قيامها بعملية اندماج الاعمال. ويحدد علي وجه التحديد ضرورة المحاسبة عن جميع عمليات الاندماج بتطبيق طريقة الشراء.	تقوم الشركة بتطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال.
4	عقود التأمين	تحديد طريقة إعداد التقارير المالية الخاصة بعقود التأمين من قبل أي شركة تصدر مثل هذه العقود.	عقود التامين التي تصدرها وعقود اعادة التأمين التي تحتفظ بها. الادوات المالية التي تصدرها والتي تتخذ شكل المشاركة الاختيارية.
5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	تحديد محاسبة الأصول المحتفظ بها برسم البيع ومحاسبة عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها.	جميع الأصول غير المتداولة المعترف بها، على جميع مجموعات اصول الشركة التي سيتم التخلص منها. جميع الاصول غير المتداولة المعترف بها فيما عدا الاصول التي من المرجح ان يستمر قياسها طبقا لهذا المعيار
6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية	تحديد التقارير المالية للتنقيب عن تقييم الموارد المعدنية.	على الشركة أن تطبق هذا المعيار على نفقات التنقيب والتقييم التي تكبدتها.
7	الأدوات المالية: الافصاحات	تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لاهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية	جميع الشركات بما فيها المالية والتجارية والصناعية والبنوك والشركات التامين وكل الأدوات المالية بغض النظر عن نوعها، وكذلك المخاطر الناجمة عن الادوات المالية وعقود الشراء والبيع لبنود غير مالية لتسدد بادوات مالية.
8	تقديم التقارير حول القطاعات	تحديد الأسس لتقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع سواء كان القطاع جغرافي او قطاع اعمال: - تحسين فهم مستخدمي لمعلومات المحاسبية للاداء السابق للشركة. - تحسين قدرة مستخدمي معلومات المحاسبية في تقدير مخاطر وعوائد الشركة. - تحسين القدرة على فهم واستيعاب كل ما يتعلق بالشركة ككل.	يطبق هذا المعيار على المجموعات الكاملة للقوائم المالية الصادرة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية. ويحتوي المجموعة الكاملة للقوائم المالية الموقف المالي، بيان الدخل الشامل، بيان التغير في حقوق المالكين، بيان التدفقات النقدية والإيضاحات.
9	تصنيف الأدوات المالية2013	تحديد الأسس المتبعة في تصنيف الأصول المالية وغير المالية وكذلك الالتزامات المالية وغير المالية.	يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت لمحاسبة الأدوات المالية والعقود الأخرى.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

الهوامش

[1] ميرزا، عباس علي وجراهام.جيه.هولت، وماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن، ص 1.

[2] ميرزا، واخرون، مرجع سابق، ص 2.

[3] معايير الإبلاغ المالي الدولية، متاح للمطالعة بتاريخ 2008/5/14، الساعة:12، www.ifrs.com

[4] أب ونصار، محمد، وحميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.، ص 19.

[5] نور، عبدا لناصر، دروس معايير المحاسبة الدولية لطلبة الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط، الأردن/2007، ص2.

[6] معايير المحاسبة المصرية، 2007، ص 1.

[7] ميرزا وآخرون، مرجع سابق، ص 326 .

[8] معايير المحاسبة المصرية، 2007، ص 11.

[9] أب ونصار، وآخرون، معايير المحاسبة الدولية، مرجع سابق، ص 746.

[10] ميرزا وآخرون، مرجع سابق، ص 350.

[11] أب ونصار، محمد والذنيبات، علي، 2005، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن عينة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات / العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32 العدد 1، ص 119.

[12] AL- Shiab, M. (2005). Financial Consequences Adopting: IASs.Working paper, The First Conference on Business Administration Emerging Issues in The Third Millennium: Opportunities Challenges Facing Arab Business Organization, 3-5 May, 2005, Amman, Jordan.

[13] Karaamanou, I.and Nishiotis, G. (2005). The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standars. Available Online: www.london.edu/assets/documents/KaramanouNishiotis.pdf.

[14] Ashbaugh, H.and Pincus, M. (2001). Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings. Journal of Accounting Research, Vol.39, pp.417 – 433.

"Al-Rai K. Ziad And Dahmash Naim. 1998."The Effects Of Applying International Accounting And Auditing Standards To The Accounting Profession In Jordan", Advances In International Accounting. (Supplement 1).

[16] جرن، بسام شفيق، أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2003.، ص22.

[17] جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ندوة التعديلات على المعايير الدولية، عمان، الأردن، 2008

[18] جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، مرجع سابق.

[19] جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002. ، ص161.

[20] Kieso E. Donald, Weygant J.Jerry & Warfield D. Terry, 2001, Intermediate Accounting, Tenth Edition, John Wiley & Sons.Inc, p20.

[21] جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، مرجع سابق.

قائمة المراجع

1: المراجع العربية:

- أب ونصار، محمد، وحميدات، جمعة، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- أب ونصار، محمد والذنيبات، علي، 2005، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات / العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32 العدد 1.
- جرن، بسام شفيق، أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن، 2003.

- جربوع، يوسف محمود، وحلس، سالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.

- جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ندوة التعديلات على المعايير الدولية، عمان، الأردن، 2008

- ميرزا، عباس علي وجراهام.جيه.هولت، وماغنوس .أريل، 2006، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المطابع المركزية، الأردن.

- معايير الإبلاغ المالي الدولية، متاح للمطالعة بتاريخ 2008/5/14، الساعة:12، www.ifrs.com

- معايير المحاسبة المصرية، 2007.

نور، عبدا لناصر، دروس معايير المحاسبة الدولية لطلبة الدراسات العليا، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2007.

2: المراجع باللغة الانجليزية:

- AL- Shiab, M. (2005). Financial Consequences Adopting: IASs.Working paper, The First Conference on Business Administration Emerging Issues in The Third Millennium: Opportunities Challenges Facing Arab Business Organization, 3-5 May, 2005, Amman, Jordan.

- Ashbaugh, H.and Pincus, M. (2001). Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earnings. Journal of Accounting Research, Vol.39.

- AL-Rai K. Ziad And Dahmash Naim, 1998,"The Effects Of Applying International Accounting And Auditing Standards To The Accounting Profession In Jordan".

- Karaamanou, I.and Nishiotis, G. (2005). The Valuation Effects of Firm Voluntary Adoption of International Accounting Standars. Available Online: www.london.edu/assets/documents/KaramanouNishiotis.pdf.

- Kieso E. Donald, Weygant J.Jerry & Warfield D. Terry, 2001, Intermediate Accounting, Tenth Edition, John Wiley & Sons.Inc.